

الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2009

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

الصفحة	المحتويات
1	مجلس الإدارة ومعلومات أخرى
2	تقرير مدققي الحسابات إلى مجلس الإدارة
	البيانات المالية الموحدة
3	بيان صافي الموجودات الموحد
4	بيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين الموحد
5 - 6	بيان التدفقات النقدية الموحد
7 - 49	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

مجلس الإدارة ومعلومات أخرى

أحمد بن محمد آل خليفة (الرئيس)	:	أعضاء مجلس الإدارة
عثمان محمد شريف الريس (نائب الرئيس)		
فوزي عبدالله أمين		
بدرية يوسف الجيب		
عبدالرسول حميد العريض		
سمير عبدالله ناس		
عبدالرحمن يوسف فخرو		
حسن محمد حسن		
بتول علي عبدالعال		
حسن عيسى محمد الصميم		
مكي عيسى أحمد عباس		
حسن عبدالعزيز أحمد الماضي		
جعفر خليل إبراهيم		
راشد إسماعيل المير		
سعيد عبدالكريم المرزوق		
محمد بن عيسى آل خليفة	:	الرئيس التنفيذي
مبنى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، المنطقة الدبلوماسية، المنامة	:	المكاتب
ص.ب 5250 ، هاتف 17519000		
فاكس 17530476		
مبنى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، المنطقة الدبلوماسية، المنامة	:	
ص.ب 5319 ، هاتف 17532222		
فاكس 17533449		
بنك البحرين الوطني (ش.م.ب)	:	البنوك
بنك البحرين والكويت		
كي بي إم جي فخرو	:	مدققو الحسابات

تقرير مدققي الحسابات

إلى
السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
المنامة - مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي ("الهيئة") والتي تتكون من بيان صافي الموجودات الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وبيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والايضاحات الأخرى.

مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسئولون عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن هذه المسئولية تتضمن تصميم وتنفيذ وإتباع أنظمة رقابة داخلية معنية بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء، وكذلك اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة في ظل الأوضاع القائمة.

مسئولية المدققين

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بأخلاقيات المهنة ذات العلاقة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف الحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي معلومات جوهرية خاطئة.

يشمل التدقيق القيام بإجراءات معينة للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والايضاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديرنا، بما فيها تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، وليس بغرض إبداء رأي في مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للهيئة. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للهيئة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

بدون أن نتحفظ على رأينا أعلاه، نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم (٢) على البيانات المالية الموحدة والذي يشير إلى العجز الاكتواري غير الممول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ والذي بلغ ٥,٧٩٣,٩٤٤ ألف دينار بحريني (٢٠٠٨: ٥,٢٢٢,٢١٠ ألف دينار بحريني)، والإجراءات التي تتخذها الهيئة لتقليص هذا العجز.

كي بي ام جي

المنامة - مملكة البحرين

١١ نوفمبر ٢٠١٠

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاحات	الموجودات
١,١٢٧,٤١٢	١,١٣٨,٥٠٤	٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
٢٨,٣٠١	٣٦,٨٠٤	٧	ذمم اشتراكات التأمين الاجتماعي مدينة
٢١,٩٨٦	٢٢,٦٦٧	٨	ذمم مدينة وموجودات أخرى
٤٨,٠٦٧	٤٩,٨٤٦	٩	مزايا التأمين الاجتماعي
٣٧,٠٢٩	٣٩,١٤٣	١٠	أرصدة الخدمة السابقة والإفترضية
١٥٧,٤٧١	١٧٥,٦٥٥	١١	قروض المشتركين في نظام التقاعد
٥٦,٥٥٠	٥٦,٥٥٠	١٢	قروض استبدال المعاش
٢٥٥,٦٥٧	٣٣٩,٣٣٦	١٣	قروض لمؤسسات مالية
٤٧٥,٣١٩	٤٤٨,١٤٤	١٤	إستثمارات في أوراق مالية
٢٢٨,٠١٩	٣٥٧,٤٠٨	١٥	إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤٥٧,٠١١	٤٨٤,٥٥٩	١٧	إستثمارات متوفرة للبيع
٢٦١,٤٨٠	٢٦٤,١٨٥	١٨	إستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
٥٨,٨١٢	٥٧,٢٤٥	١٩	إستثمارات في شركات زميلة
			إستثمارات عقارية
			ممتلكات ومعدات
٣,٢١٣,١١٤	٣,٤٧٠,٠٤٦		مجموع الموجودات
(٧,٧٧١)	(٩,١٤٠)	٢٠	المطلوبات
(١,١٥٣)	(١,٢٥٣)		ذمم دائنة ومبالغ مستحقة
(١٥١,١٦٣)	(١٥١,١١٩)	٢١	منافع الموظفين
			قروض
(١٦٠,٠٨٧)	(١٦١,٥١٢)		مجموع المطلوبات
٣,٠٥٣,٠٢٧	٣,٣٠٨,٥٣٤		صافي الموجودات
٢,٩٧٧,٨٨٢	٣,٢٦٨,٢٣٢		تتمثل في حقوق المشتركين :
٢٣,٧١٥	(١٨,٥٠٤)	٢٩	حقوق المشتركين
١٠,٨٩٦	١٠,٨٩٦	٢٩	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات
٣,٠١٢,٤٩٣	٣,٢٦٠,٦٢٤		إحتياطي إعادة تقييم الأراضي
٤٠,٥٣٤	٤٧,٩١٠	٢٨	مجموع صافي الموجودات المنسوبة لصندوق للمشتركين
٣,٠٥٣,٠٢٧	٣,٣٠٨,٥٣٤		الحصة غير المسيطرة

اعتمدت البيانات المالية الموحدة التي تحتوي على الصفحات من ٣ إلى ٤٩ من قبل مجلس الإدارة في ١١ نوفمبر ٢٠١٠ ووقعها نيابة عن المجلس كل من :



الرئيس التنفيذي
محمد بن عيسى آل خليفة



رئيس مجلس الإدارة
أحمد بن محمد آل خليفة

بيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين الموحد
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاحات
٣٠٠,٠١٢	٣٣٠,٩٤٢	٢٢
٢٢,١١٤	١٨,٩٢٣	
٦,٦٦٧	٤,٣٦٥	٢٣
٦,٣٣٣	٨,٨٤٠	
٣٣٥,١٢٦	٣٦٣,٠٧٠	
(١٩١,١٠٠)	(٢٠١,٩٨٨)	٢٤
١٤٤,٠٢٦	١٦١,٠٨٢	
(١٢٦,٠٣٠)	٣٣,٩٨٤	٢٥
٦٥,٠٣١	٥٥,٥٣٣	٢٦
٦٠,١٠٠	٦٠,١٣١	١٧
١٤,٨٧٤	١٣,٣٧٠	
١٣,٩٧٥	١٦٣,٠١٨	
١٥٨,٠٠١	٣٢٤,١٠٠	
٩,٤٦٢	٨,٨٣٠	
٧,٨٠٩	٧,٦١٣	
١,٩٩٠	١,٩٦١	١٩
٦,١٣٤	٣,١٠١	
١,٠٢٥	١,٧٧٨	٧
٢٦,٤٢٠	٢٣,٢٨٣	
١٣١,٥٨١	٣٠٠,٨١٧	
١٢٤,٥٦٣	٢٩٢,٩٤١	
٧,٠١٨	٧,٨٧٦	
١٣١,٥٨١	٣٠٠,٨١٧	
١٢٤,٥٦٣	٢٩٢,٩٤١	
(١٦٧,٧٤١)	(٤٢,٢١٩)	٢٩
(٨,٤٤٤)	(٢,٥٩٥)	
٥	٤	
(٥١,٦١٧)	٢٤٨,١٣١	
٣,٠٦٤,١١٠	٣,٠١٢,٤٩٣	
٣,٠١٢,٤٩٣	٣,٢٦٠,٦٢٤	

اعتمدت البيانات المالية الموحدة التي تحتوي على الصفحات من ٣ إلى ٤٩ من قبل مجلس الإدارة في ١١ نوفمبر ٢٠١٠ ووقعها

نيابة عن المجلس كل من :

رئيس مجلس الإدارة

أحمد بن محمد آل خليفة

الرئيس التنفيذي

محمد بن عيسى آل خليفة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بآلاف الدنانير البحرينية

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

2008	2009	ايضاحات
131,581	300.817	
1,025	1,778	7
(60,100)	(60,131)	17
1,990	1,961	19
-	(7)	
778	868	25
78	4,083	
100,540	(47,482)	25
-	3,261	
(14,192)	(12,827)	25
(2,691)	(3,456)	25
42,765	23,470	25
(65,031)	(55,533)	26
6,134	3,101	
142,877	159,903	
7,986	(681)	
(5,463)	(1,779)	
1,783	1,369	
(18,411)	(18,184)	
(2,927)	(2,114)	
(4,258)	(10,281)	
486	100	
122,073	128,333	
(6,193)	(37,956)	13
(83,950)	(70,808)	
(28,770)	(142,472)	15
(21,417)	(55)	17
-	(2,979)	
(2,003)	(985)	
12,849	1,563	
29,688	18,966	
48,215	12,706	
506	599	
14,192	12,827	25
31,730	37,712	17
(37,700)	-	

الأنشطة التشغيلية

صافي دخل السنة

تعديلات :

صافي مخصص انخفاض قيمة اشتراكات التأمين الاجتماعي

المدينة

الحصة من أرباح الشركات الزميلة

استهلاك المباني والمعدات

ربح من بيع معدات

استهلاك الاستثمارات العقارية

صافي الخسارة من بيع استثمارات متوفرة للبيع

خسائر / (أرباح) القيمة العادلة غير المحققة على أوراق مالية

تظهر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

خسائر من مبادلة أسهم

أرباح أسهم

إيراد العقارات الاستثمارية

مخصص انخفاض القيمة

إيرادات الفوائد

مصروفات الفوائد

التدفقات النقدية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية

تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية

ذمم مدينة وموجودات أخرى

أرصدة الخدمة السابقة والإفراضية

ذمم دائنة ومبالغ مستحقة أخرى

قروض استبدال المعاش

قروض المشتركين في نظام التقاعد

اشتراكات التأمين الاجتماعي مدينة

منافع نهاية خدمة الموظفين

صافي النقد من الأنشطة التشغيلية

الأنشطة الاستثمارية

مشتريات :

استثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

استثمارات متوفرة للبيع

محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

عقارات استثمارية

ممتلكات ومعدات

المقبوضات من بيع :

استثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

استثمارات متوفرة للبيع

محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

ممتلكات ومعدات

ارباح مستلمة :

استثمارات متوفرة للبيع

الشركات الزميلة

قروض مقدمة لمؤسسات مالية

بآلاف الدنانير البحرينية

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

(يتبع)

2008	2009	ايضاحات
67,313	55,533	إيرادات فوائد مستلمة
2,525	3,456	إيراد مستلم من استثمارات عقارية
57	15	إيرادات أخرى
27,042	(111,878)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية
-	(128)	الأنشطة التمويلية
(7,462)	(3,041)	شراء شركات تابعة لأسهم خزينة
(2,354)	(2,006)	فوائد مدفوعة
2,270	2,231	أرباح أسهم مدفوعة من قبل شركات تابعة
376	58	ارصدة بنكية مقيدة خاصة بشركة تابعة مطلقة
(553)	(102)	21 قروض مستلمة
(291)	(144)	21 قروض مدفوعة
(8,014)	(3,132)	مدفوعات أخرى
141,101	13,323	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
983,393	1,124,494	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه للسنة
1,124,494	1,137,817	النقد وما في حكمه في 1 يناير
		النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر
22,901	60,877	النقد وما في حكمه كما في بيان صافي الموجودات
1,104,511	1,077,627	نقد وأرصدة لدى البنوك
1,127,412	1,138,504	6 ودائع لدى البنوك
(2,918)	(687)	نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح 6)
1,124,494	1,137,817	مطروحاً: مبلغ مقيد *

* المبلغ المقيد يمثل الرصيد الأدنى المطلوب أن تحتفظ به إحدى الشركات التابعة للهيئة كما في تاريخ بيان صافي الموجودات في حساب خدمة الدين والذي يمكن استخدامه فقط في تمويل مدفوعات فوائد القرض.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

1. النشأة والنشاط

تم تأسيس الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي ("الهيئة") في 1 مارس 2008 وفقاً لقانون رقم 3 لسنة 2008. أسست الهيئة عن طريق دمج الهيئة العامة لصندوق التقاعد (صندوق التقاعد) والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (التأمينات الاجتماعية).

أسس صندوق التقاعد في 1 أكتوبر 1975 ويعتبر مسؤولاً عن إدارة الأموال بهدف توفير المعاش التقاعدي والمكافآت الأخرى المتعلقة بالموظفين المدنيين في حكومة البحرين وكذلك الموظفين العسكريين لقوة دفاع البحرين وموظفي قوات الأمن العام في حكومة البحرين. يعمل الصندوق على تنظيم دفع معاشات ومكافآت التقاعد المدني ومكافآت القوات العسكرية والأمن العام وفقاً لأحكام قانون التقاعد رقم (13) لسنة 1975 والمرسوم بقانون رقم (11) لسنة 1976 على التوالي. يعمل الصندوق بنظام المزايا المحددة.

أسست التأمينات الاجتماعية وفق مرسوم أميري رقم 24 لسنة 1976 وبدأت العمل فعلياً بتاريخ 1 أكتوبر 1976، وتعتبر مسؤولة عن إدارة الأموال بهدف توفير المعاش التقاعدي والمكافآت الأخرى المتعلقة بموظفي القطاع الخاص في مملكة البحرين. التأمينات الاجتماعية مسؤولة أيضاً عن إدارة أموال نظام التأمين ضد التعطل الذي أسس وفقاً للمرسوم بقانون رقم 2006/78. تعمل الهيئة بنظام المزايا المحددة.

سياسة التمويل

الهيئة مسؤولة عن إدارة عدد من خطط التقاعد (للقطاع العام والخاص) والخطط المتعلقة الأخرى، الجدول أدناه يبين هذه الخطط مع الترتيبات التمويلية:

التغطية	القانون الواجب التطبيق	التمويل	الخطة
بحرينيين: الشيخوخة، والعجز، والوفاء، وإصابة العمل	قانون التقاعد رقم 13 لسنة 1975 والمرسوم بقانون رقم 11 لسنة 1976	1- بحرينيين: التقاعد الموظف 6% صاحب العمل 15%	القطاع العام
إصابة العمل		إصابة العمل 3% من صاحب العمل المدني 1% من جهة العمل العسكري	
غير بحرينيين: العسكريين		2- غير بحرينيين: عسكري 7% من الموظف	
منافع نهاية الخدمة وإصابة العمل		8% من جهة العمل العسكري وإصابة العمل 1% من جهة العمل	
المدني: إصابة العمل		المدني 3% من جهة العمل عن إصابة العمل	

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

1. النشأة والنشاط (يتبع)

سياسة التمويل (يتبع)

التغطية	القانون الواجب التطبيق	التمويل	الخطة
بحرينيين: الشيخوخة، والعجز، والوفاة، وإصابة العمل غير بحرينيين: إصابة العمل	مرسوم بقانون رقم 1976/24	بحرينيين: الموظف 6% صاحب العمل 9%، وإصابة العمل 3% من صاحب العمل غير بحرينيين: إصابة العمل 3% من صاحب العمل	القطاع الخاص
الأشخاص العاطلين	قانون رقم 7 لسنة 2006	بحرينيين وغير بحرينيين: 1% صاحب العمل 1% الموظف 1% الحكومة	التعطل

صندوق أعضاء مجلس الشورى، وأعضاء مجلس النواب، وأعضاء المجالس البلدية

أصدر صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، بتاريخ 30 يونيو 2009 المرسوم رقم 32 لسنة 2009 لإنشاء صندوق التقاعد الخاص بأعضاء مجلسي الشورى، والنواب، وأعضاء المجالس البلدية. يغطي الصندوق الشيخوخة والإعاقة والوفاة وإصابة العمل للأعضاء المؤمن عليهم. تم منح مسئولية إدارة هذا الصندوق للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

تبلغ مساهمة أعضاء الصندوق 10% من مجموع دخلهم الشهري، وتبلغ مساهمة الحكومة 20% و 3% إضافية لإصابة العمل. أصبح هذا المرسوم ساري المفعول من تاريخ أول جلسة تشريعية لأعضاء مجلسي الشورى والنواب، وتاريخ أول اجتماع لأعضاء كل مجلس بلدي.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

1. النشأة والنشاط (يتبع)

كما في 31 ديسمبر، كانت الهيئة تملك الأسهم التالية:

حقوق الملكية	
2008	2009
%100,00	%100,00
%66,66	%66,66
%56,42	%56,42
%52,67	%52,67
%51,26	%51,26
%43,75	%43,75
%42,86	%42,86
%37,61	%37,61
%32,15	%32,15
%31,86	%31,86
%30,00	%30,00
%21,00	%21,00
%20,35	%20,35

شركات تابعة

النادي البحري ش.ش.و.
شركة حوار القابضة
مركز الخليج التخصصي للسكر ش.م.ب (مقفلة)
شركة البحرين لمواقف السيارات ش.م.ب
شركة البحرين للسياحة ش.م.ب

شركات زميلة

شركة تطوير المنطقة الجنوبية ش.م.ب (مقفلة)
شركة البحرين الدولية لملاعب الجولف ش.م.ب (مقفلة)
شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب (مقفلة)
شركة الفنادق الوطنية ش.م.ب
بنك البحرين والكويت ش.م.ب
شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب
شركة عقارات السيف ش.م.ب (مقفلة)
شركة البحرين للاتصالات ش.م.ب

تشمل البيانات المالية الموحدة للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (الصندوق المدني والصندوق العسكري وصندوق القطاع الخاص وصندوق التعطل) وشركاتها التابعة (تعرف جميعاً "بالهيئة") ونصيب الهيئة في الشركات الزميلة.

2. الوضع الإكتواري

تم إجراء تقييم إكتواري مستقل للهيئة كما في 31 ديسمبر 2009، حيث تم إجراء تقييم منفصل لكل من صناديق القطاع العام وصناديق القطاع الخاص. تم استخدام بيانات مفصلة متعلقة بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 لإحتساب الوضع الإكتواري صناديق القطاع العام وصناديق القطاع الخاص كلاً على حدة. تم إجراء التقييم الإكتواري وفقاً لطريقة الوحدة المقدره. وقد أظهر التقييمان اللذان أعدها في 31 ديسمبر 2009 و 31 ديسمبر 2008 وجود التزامات إكتوارية غير ممولة. تعهدت حكومة مملكة البحرين بالوفاء بأي التزامات مستقبلية غير ممولة للهيئة عند حلول أجلها.

مخصص التمويل الإكتواري للهيئة كما في 31 ديسمبر 2009 و 2008 كما يلي:

2008	2009
3,053,027 (8,275,237)	3,308,534 (9,102,478)
(5,222,210)	(5,793,944)

مجموع صافي موجودات الهيئة
القيمة الإكتوارية الحالية لمزايا التأمين

العجز الإكتواري

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

2. الوضع الإكتواري (بتبع)

يمكن تحليل القيمة الاكتوارية الحالية الموحدة لمزايا التأمين كما في 31 ديسمبر 2009 و 2008 لصناديق القطاع العام وصناديق القطاع الخاص كما يلي:

2008	2009	
7,366,107	7,970,928	مزايا مكتسبة
909,130	1,131,550	مزايا غير مكتسبة
8,275,237	9,102,478	القيمة الاكتوارية الحالية لمزايا التأمين

تم إعداد التقييمات الاكتوارية من قبل خبراء إكتواريين مستقلين وهم مهنا وشركاه (قبرص). احتسب الخبراء القيمة الاكتوارية الحالية لمزايا التأمين التي تستحق وفقاً لأحكام وشروط نظام التقاعد كما في 31 ديسمبر 2009. الطريقة المستخدمة لاحتساب المطلوبات الاكتوارية، بالإضافة لمعيار معدل الاشتراكات، هي طريقة الوحدة المقدر، والتي تتطلب احتساب المطلوبات الاكتوارية بناء على القيمة الحالية للمزايا المستحقة بتاريخ إجراء التقييم، مع الأخذ بالاعتبار الأجر النهائي المكتسبة للأعضاء في الخدمة. تم احتساب الوضع الإكتواري على افتراض 6% كنسبة عائد على الاستثمارات طويلة الأجل.

كما في 31 ديسمبر 2009، كان العجز الاكتواري غير الممول للهيئة 5,299,408 دينار بحريني (2008: 5,222,210 دينار بحريني). ولتقليص هذا العجز غير الممول تقوم الإدارة حالياً بعدة إجراءات منها :

1. إعادة هيكلة النظام المالي والإداري للهيئة.
2. إيجاد أفضل السبل لاستخدام مصادر الدخل.
3. العمل على تنمية وتنوع الاستثمارات لتحقيق عائد مجزٍ يساهم في دعم مصادر التمويل.
4. العمل على زيادة الاشتراكات لتتناسب مع المنافع التأمينية المدفوعة.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

3. أسس الإعداد

أ. المعايير المتبعة

أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووفقاً لأحكام قانون التقاعد رقم (13) لسنة 1975 والمرسوم بقانون رقم (11) لسنة 1976 والمرسوم بقانون رقم 24 لسنة 1976 والمرسوم بقانون رقم 87 لسنة 2006.

المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية المفعول من 1 يناير 2009

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية أصبحت سارية المفعول بداية من سنة 2009، تعتبر ذات علاقة بالهيئة:

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) - الإفصاح عن الأدوات المالية

تتطلب هذه التعديلات تحسين مستوى الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. وتتطلب التعديلات بالخصوص إفصاح عن قياس القيمة العادلة حسب مستوى تراتبية القيمة العادلة. إن تطبيق هذه التعديلات نتج عنها إفصاحات إضافية ولكن ليس لها تأثير على الوضع المالي أو الدخل الشامل للهيئة. تم عرض هذه الإفصاحات الإضافية في البيانات المالية الحالية، ووفقاً للمتطلبات الانتقالية، لم يتم تقديم أرقام المقارنة (راجع إيضاح 16).

التطويرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

التطويرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والصادرة في مايو 2008 تشتمل على العديد من التعديلات غير المستعجلة ولكنها ضرورية. تشتمل التطويرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعديلات نتج عنها تعديلات في عرض البيانات المالية والاحتساب والقياس كما هناك تعديل في بعض المصطلحات وبعض التعديلات التحريرية للعديد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تم تطبيق التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2009 ولم ينتج عن هذه التعديلات أية تغييرات جوهرية على السياسات المحاسبية.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الجديدة التي لم تصبح سارية المفعول لتطبيقها من قبل الهيئة

تم خلال السنة إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات التالية، والتي لا تعد إلزامية التطبيق من قبل الهيئة بعد. لم تقم الهيئة بالتطبيق المبكر لأي من هذه المعايير والتفسيرات الجديدة في سنة 2009.

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 " توحيد العمليات":

- إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المعدل رقم 3 – توحيد العمليات (2008) أدخل التغييرات التالية، والتي يتوقع أن تكون ذات علاقة بعمليات الهيئة:
- تم توسيع تعريف الأعمال، والذي يمكن أن ينتج عنه عمليات استحوذ أكثر توحيد للعمليات.
- سيتم قياس مبالغ الطوارئ بالقيمة العادلة، مع احتساب التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة.
- تكاليف المعاملات، عدا تكاليف إصدار الأسهم وأدوات الدين، سيتم تسجيلها كمصروفات عند تكبدها.
- أي معدل فوائد موجودة مسبقاً في شركة مستحوذ عليها سيتم قياسها بالقيمة العادلة، وسيتم احتساب أي أرباح أو خسائر في بيان الدخل.
- أي حصص غير مسيطرة (أقلية) سيتم قياسها إما بالقيمة العادلة، أو بنسبة متناسقة في الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد في الشركة المستحوذ عليها، على أساس كل معاملة على حدة.

ستقوم الهيئة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المعدل رقم 3 بأثر رجعي لكل معاملات توحيد العمليات من 1 يناير 2010، وبالتالي، لن يكون هناك أي أثر في البيانات المالية الموحدة للفترة التي تسبق 2010.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

3. أسس الإعداد (يتبع)

أ. المعايير المتبعة (يتبع)

• معيار المحاسبة الدولي رقم 27 - البيانات المالية المنفصلة والموحدة (معدل في 2008)

يتطلب المعيار المعدل تسجيل آثار جميع المعاملات مع حصص غير مسيطرة في حقوق الملكية إذا لم يكن هناك تغيير في السيطرة، وإذا لن ينتج عن هذه المعاملات شهرة أو أرباح أو خسائر. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة حين يتم فقدان السيطرة. يتم إعادة قياس أي حصص متبقية في الشركة بالقيمة العادلة، ويتم احتساب أي أرباح أو خسائر في بيان الربح أو الخسارة. كما ستقوم الهيئة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (المعدل) بأثر رجعي لمعاملات الحصص غير المسيطرة من 1 يناير 2010. في المستقبل، سينتج عن هذا التوجيه تذبذب أكثر في حقوق الملكية و/ أو الأرباح ذات العلاقة بالاستحواذ على حصص من قبل الهيئة.

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) - "الأدوات المالية" الجزء 1: التصنيف والقياس

تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في نوفمبر 2009، وهو واجب التطبيق للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2013. يحل هذا المعيار محل أجزاء تصنيف وقياس الموجودات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وأهم خصائصه الآتي :

- تصنيف الموجودات المالية على نوعين من القياس: تلك التي يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة وتلك التي تم قياسها لاحقاً على أساس التكلفة المطفأة. يجب أن يحدد القرار عند الاحتساب المبدئي. يعتمد التصنيف على طريقة إدارة المنشأة لأدواتها المالية وخصائص تدفقات النقد التعاقدية للأداة.
- قياس الأداة لاحقاً بالتكلفة المطفأة فقط عندما تكون أداة دين وعندما يشكل كل من الهدف من طريقة إدارة المنشأة من الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وعندما تمثل التدفقات النقدية التعاقدية مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد فقط (مميزات القرض البسيط). كل أدوات الدين الأخرى يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.
- قياس أدوات الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة. أدوات الملكية التي يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. أما بالنسبة لاستثمارات الأسهم الأخرى، فإنه يتم عمل خيار غير قابل للنقض عند الاحتساب المبدئي باحتساب الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة خلال الدخل الشامل الآخر بدلاً من الربح والخسارة. لن يكون هناك إعادة تدوير لأرباح وخسائر القيمة العادلة في الربح أو الخسارة. ان هذا الخيار يمكن تطبيقه لكل أداة على حده. يتم عرض أرباح الأسهم في الربح والخسارة طالما تمثل عائد على الاستثمارات.

تدرس الهيئة حالياً ترتيبات، وأثر تطبيق المعيار على البيانات المالية. نظراً لطبيعة عمليات الهيئة، يتوقع أن يكون لتطبيق هذا المعيار أثراً جوهرياً على البيانات المالية.

• معيار المحاسبة الدولي رقم 24 إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة (معدل في 2009)

إن المعيار المعدل واجب التطبيق للفترات التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2011. المعيار المحاسبي المعدل رقم 24 : إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة يعدل تعريف الطرف ذي العلاقة ويعدل بعض متطلبات الإفصاح للمنشآت الحكومية. سينتج عن المعيار المعدل بعض التغييرات على إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

3. أسس الإعداد (يتبع)

أ. المعايير المتبعة (يتبع)

التطويرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (صادرة في إبريل 2009)

تم إجراء العديد من التطويرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أبريل 2009 ولا يرى مجلس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أنها طارئة ولكن ضرورية. "التطويرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" تشمل التطويرات المحاسبية لعرض وإدراك أو أغراض قياس وكما تشمل المصطلحات أو التعديلات التحريرية المتعلقة بالعديد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تسري هذه التطويرات بدءاً من أو بعد 1 يناير 2010 مع السماح للتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون هناك أي تغيير جوهري على السياسات المحاسبية نتيجة لهذه التعديلات.

ب. أساس القياس

أعدت البيانات المالية وفقاً لقاعدة التكلفة التاريخية ما عدا قياس الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المتوفرة للبيع.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد البيانات المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة الاجتهاد في تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة. إن الأمور التي تتطلب قدر كبير من الاجتهاد أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية مبينة في إيضاح (4).

4. السياسات المحاسبية الهامة

أ) أساس التوحيد

1. الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات خاضعة لسيطرة الهيئة. توجد السيطرة عندما يكون للهيئة سلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. عند تقييم السيطرة، فإن حقوق السيطرة المحتملة التي يتم ممارستها أو القابلة للتحويل في الوقت الحاضر يتم أخذها بعين الاعتبار. الشركات التي تملك فيها الهيئة أكثر من نصف حقوق التصويت تعتبر كشركات تابعة. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ الحصول على السيطرة ويتم التوقف عن التوحيد عند فقدان السيطرة.

2. الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تملك الهيئة فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من 20% - 50% من حق التصويت ويمارس عليها تأثيراً جوهرياً، من دون التحكم، في سياساتها المالية والتشغيلية.

تحتسب الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية وتسجل مبدئياً بالتكلفة. البيانات المالية الموحدة تشمل نصيب الهيئة من الإيرادات والمصروفات والحركة في حقوق ملكية الشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، بعد التسويات لموائمة السياسات المحاسبية مع السياسات المحاسبية للهيئة من تاريخ الحصول على السيطرة ويتم التوقف عن التوحيد عند فقدان السيطرة.

عندما تتعدى حصة الهيئة من الخسائر حصتها في الشركة، يتم تخفيض القيمة الدفترية (شاملة أي استثمارات طويلة الأجل) إلى لا شيء ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال ما إذا كان على الهيئة التزامات أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة المستثمر فيها. لأغراض المحاسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم معاملة الذمم المدينة من الشركة الزميلة كاستثمار في الشركة الزميلة.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

4. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) أساس التوحيد (يتبع)

3. معاملات تم استبعادها عند توحيد البيانات المالية

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة وأي أرباح أو خسائر غير محققة والإيرادات والمصروفات الناتجة من عمليات مع شركات الهيئة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما يتم أيضاً استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من المعاملات مع الشركات الزميلة لحد نصيب الهيئة في الشركة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها التي استبعدت بها الأرباح غير المحققة لحد عدم وجود دليل على انخفاض القيمة.

(ب) الموجودات والمطلوبات المالية

1. الاحتساب وإلغاء الاحتساب

يتم مبدئياً احتساب الموجودات والمطلوبات المالية بالتاريخ التي تنشأ فيه. يتم احتساب الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تتعاقد فيه الهيئة لشراء أو بيع الموجود، وتصبح فيه الهيئة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وهي المبلغ المدفوع (في حالة الموجودات) أو المستلم (في حالة المطلوبات)، بما في ذلك تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لشرائها أو إصدارها.

تقوم الهيئة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم الهيئة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري. تقوم الهيئة بشطب بعض الموجودات المالية عندما يتم تحديدها بأنها غير قابلة للتحصيل. تقوم الهيئة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو انتهائها.

2. مبادئ القياس

يتم قياس الموجودات المالية إما بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة أو في بعض الحالات بالتكلفة التاريخية.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس.

تقوم الهيئة بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار. يعتبر السوق سوقاً نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية. كما تقوم الهيئة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المحسومة وطرق تقييم أخرى ذات مناهج اقتصادية مقبولة لتسعير الأدوات المالية.

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الإلتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الإلتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه المبالغ المدفوعة، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مخصص الانخفاض في القيمة. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

4. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) الاستثمارات في الأوراق المالية

1. التصنيف

يتم تصنيف الاستثمارات، فيما عدا الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو استثمارات متوفرة للبيع.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة، أو التي تم تصنيفها من قبل الهيئة عند الاحتساب المبدئي كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عبارة عن موجودات مالية لها تاريخ استحقاق محدد ودفعات محددة ومقدرة وللهيئة النية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتي لا يتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو استثمارات متوفرة للبيع.

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي استثمارات لا تصنف كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو قروض وضم مدينة وتشتمل على استثمارات في أوراق مالية مدرجة وغير مدرجة.

2. الاحتساب

يتم مبدئياً احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصروفات المعاملة لجميع الموجودات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الاستثمارات أو عندما تقوم الهيئة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

3. القياس اللاحق

يتم لاحقاً قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة. يتم قياس الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة. الاستثمارات المتوفرة للبيع التي لا يوجد لها أسعار سوق مدرجة أو طرق أخرى مناسبة لاحتساب قيمة عادلة موثوقة، فإنها تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة.

4. أرباح وخسائر القياس اللاحق

يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في بيان التغيرات في صافي الموجودات في الفترة التي تنشأ فيها. كما يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المتوفرة للبيع في احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات الأوراق المالية عند البيع أو انخفاض القيمة أو التحصيل أو بشكل آخر تستبعد من الأرباح أو الخسائر المتراكمة والتي احتسبت سابقاً في احتياطي القيمة العادلة إلى بيان التغيرات في صافي الموجودات.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

4. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) الاستثمارات في الأوراق المالية (يتبع)

5. مبادئ قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة هي سعر السوق المعروف. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات غير المدرجة الأخرى بالاستناد إلى أسعار أحدث المعاملات في أسهم هذه الاستثمارات أو على أساس نماذج تقييم معترف بها أو على أساس تقييمات من قبل مقيمين خارجيين مستقلين. تستخدم الهيئة نماذج تقييم خاصة بها مبنية على أساس نماذج تقييم معترف بها لتقييم بعض الاستثمارات المتوفرة للبيع واستثمارات صنفت كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ان بعض أو كل المدخلات لهذه النماذج قد لا تكون مستمدة من أسعار أو معدلات السوق وإنما مبنية على أساس فرضيات. يعدل التقييم للأخذ بالاعتبار بمخاطر نموذج التقييم ومخاطر هامش أسعار العرض والطلب، ومخاطر السيولة وعوامل أخرى. وأنه برأي الإدارة أن هذه التعديلات ضرورية ومناسبة لإظهار القيمة العادلة لهذه الاستثمارات

د) الأدوات المالية

1. أرصدة الخدمة السابقة والإفترضية

تمثل أرصدة الخدمة السابقة والإفترضية المبالغ المدينة من المشتركين الذين فضلوا شراء سنوات إضافية أو سابقة. يمكن لطالب الشراء سداد المبلغ إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية بواقع مدة سداد قدرها 5 أو 10 سنوات. تظهر هذه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي المذكور في إيضاح 4 (ح) مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

2. قروض المشتركين في نظام التقاعد

تمثل قروض المشتركين في نظام التقاعد تلك القروض الممنوحة للمشاركين ذوى خدمة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تقديم طلب القرض، وفقاً لنظام إقراض الموظفين المدنيين والعسكريين. يتم إظهار هذه القروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي المذكور في إيضاح 4 (ح) مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

3. قروض إستبدال المعاش

تمثل قروض إستبدال المعاش تلك القروض الممنوحة للمشاركين المؤهلين الذين عملوا في الخدمة المدنية أو القطاع الخاص أو الخدمة العسكرية أو الأمن العام. يحق لموظفي الحكومة المدنيين الذين أنهوا على الأقل 25 سنة من الخدمة ولموظفي الحكومة العسكريين الذين أنهوا 20 سنة من الخدمة الإقتراض بموجب المرسومين الأميريين رقم (9) لسنة 1986 ورقم (20) لسنة 1991، على التوالي. يحق لموظفي القطاع الخاص المتقاعدين الإقتراض بموجب القرار رقم (11) لسنة 2002. تظهر هذه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي المذكور في إيضاح 4 (ح) مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

4. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د) الأدوات المالية (يتبع)

4. قروض المشتركين في نظام التقاعد

تمثل قروض المشتركين في نظام التقاعد تلك القروض الممنوحة للمشاركين ذوى خدمة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تقديم طلب القرض، وفقاً لنظام إقراض الموظفين المدنيين والعسكريين. يتم إظهار هذه القروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي المذكور في إيضاح 4 (ح) مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

5. قروض لمؤسسات مالية

تظهر هذه القروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي المذكور في إيضاح 4 (ح) مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

6. النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد في الصندوق، وأرصدة البنوك، وموجودات قصيرة الأجل عالية السيولة تستحق خلال 30 يوماً أو أقل من تاريخ الحصول عليها دون أية خطورة جوهرية على قيمتها العادلة، والتي تستخدمها الهيئة لإدارة التزاماتها قصيرة الأجل. يظهر النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي المذكور في إيضاح 4 (ح) مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

7. الذمم المدينة

يتم احتساب الذمم المدينة بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصص الانخفاض في قيمتها. ويتم عمل مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة عندما يكون هناك دليل موضوعي بأن الهيئة لن تكون قادرة على تحصيل كل المبالغ طبقاً للشروط الأصلية للذمم المدينة.

هـ) انخفاض في قيمة الموجودات المالية

يحدد مخصص لمواجهة انخفاض قيمة الموجودات عندما يكون هناك دليل موضوعي بأن الهيئة لن تحصل جميع المبالغ المستحقة وتشمل أصل الدين والفوائد وفقاً للبنود التعاقدية للتسهيلات الائتمانية. قد يشمل الدليل الموضوعي وجود انخفاض في قيمة الأصل المالي نتيجة نقض الاتفاقية كالتخلف أو التأخر في دفع الفوائد أو أصل الدين، منح التنازلات لأسباب اقتصادية أو قانونية متعلقة بالصعوبات المالية للمقترض والتي تعتبر علامة واضحة أن المقترض سوف يدخل في إفلاس أو إعادة ترتيب مالية، واختفاء السوق النشط أو المعلومات الأخرى الممكن مراقبتها والمتعلقة بمجموعة من الموجودات مثل التغييرات العكسية في وضع سداد المقترضين أو المصدرين في المجموعة أو الوضع الاقتصادي والتي لها علاقة مباشرة بالعجز عن السداد بالهيئة. بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المصنفة كاستثمارات متوفرة للبيع، فإن الهبوط الجوهري والطويل الأجل في القيمة العادلة بأقل من التكلفة يأخذ في الاعتبار عند تحديد انخفاض قيمة الاستثمارات. عند تواجد هذا الدليل، فإنه يتم نقل صافي الخسارة المتراكمة التي تم احتسابها مسبقاً في حقوق المشتركين وتسجل في بيان التغييرات في صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين.

يتم تحديد مخصصات لمواجهة انخفاض قيمة الموجودات المالية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة التي يمكن استردادها لهذه الموجودات. وتقاس القيمة التي يمكن استردادها كالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتشمل مبالغ يمكن استردادها من خطابات ائتمانية و ضمانات مضمومة بسعر الفائدة السائد وقت توفير التسهيلات الائتمانية.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

4. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

هـ) انخفاض في قيمة الموجودات المالية (يتبع)

تحتسب مخصصات الانخفاض في بيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين وتعكس في حساب المخصص مقابل القروض والاستثمارات.

يتم شطب الموجودات بعد كل إعادة هيكلة وأنشطة التحصيل وبعد اعتبار احتمالية الاسترداد ضعيفة. تسجل الاستردادات اللاحقة ضمن الإيرادات الأخرى.

باستثناء مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم المتوفرة للبيع، يتم الاستغناء عن مخصصات انخفاض قيمة الموجودات وتحول إلى بيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين عندما تكون الزيادة لاحقاً في المبالغ القابلة للاسترداد متعلقة بحدث موضوعي ظهر بعد تحديد المخصص لمواجهة انخفاض قيمة الموجودات. يتم الاستغناء عن خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم المتوفرة للبيع وتحول إلى بيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين فقط عند استرداد أو بيع الأدوات المالية.

و) استثمارات عقارية

هي تلك الاستثمارات المحتفظ بها إما للحصول على إيرادات الإيجار أو لحصد الارتفاع في أسعارها أو للإثنين معاً. تحتسب الاستثمارات العقارية بالتكلفة، مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر لانخفاض القيمة. يحتسب الاستهلاك على التكلفة بطريقة القسط الثابت بمعدلات سنوية على مدى العمر الإنتاجي المقدر للاستثمارات العقارية من 10 إلى 20 سنة.

ز) المخصصات

تحتسب المخصصات عندما يكون على الهيئة إلزام حالياً نتيجة لحدث سابق ويكون من المحتمل أن تطالب الهيئة بتسديد هذا الالتزام.

ح) احتساب الإيراد

تحتسب إيرادات الاشتراكات لنظام التقاعد العام وفقاً لمبدأ الاستحقاق بناءً على رواتب الموظفين الحكوميين المدفوعة خلال السنة.

تحتسب إيرادات الاشتراكات لموظفي القطاع الخاص وفقاً لمبدأ الاستحقاق بناءً على رواتب الموظفين المسجلين في بداية كل السنة.

تحتسب إيرادات الفوائد في بيان تغيرات صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية، وتخصيص إيرادات أو مصروفات الفوائد على العمر الافتراضي للموجودات أو المطلوبات. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخفض التدفقات النقدية المستقبلية المقدر على العمر الافتراضي للموجودات أو المطلوبات، أو على مدة أقصر عندما يكون ذلك مناسباً، لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات. أن أثر تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي هو احتساب إيرادات / مصروفات الفوائد بالتساوي وبالتناسب مع المبالغ المستحقة للأدوات المالية على فترة الاستحقاق أو السداد. عند حساب معدل الفائدة الفعلي، تقدر التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للموجودات أو المطلوبات المالية، مع استثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

4. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ح) احتساب الإيراد (يتبع)

تحتسب إيرادات ضم الخدمة السابقة والإفترضية في سنة شراء الخدمة من قبل المشتركين.

تحتسب أرباح الأسهم عند نشؤ الحق لاستلام الأرباح.

تحتسب إيرادات إيجارات العقارات في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على فترة الإيجار.

التعويضات الحكومية تحتسب كإيرادات عند نشؤ الحق لاستلام هذه التعويضات. تحتسب التعويضات الحكومية للتكاليف الاكتوارية الإضافية المتكبدة من قبل الهيئة نتيجة لبرنامج الخصخصة الحكومي بناء على الميزانية المخصصة من قبل الحكومة لكل سنة. تحتسب التعويضات الحكومية للعلوة الاجتماعية كإيرادات عند دفع الهيئة للعلوة الاجتماعية للمستفيدين.

(ط) المزايا

تحتسب المزايا والمنافع الأخرى بطريقة الاستحقاق عندما يصبح العضو مؤهلاً لاستلام المزايا وفقاً لقانون التقاعد رقم 13 لسنة 1975 والمرسوم الأميري رقم 11 لسنة 1976 والمرسوم الأميري رقم 24 لسنة 1976 وقانون رقم 87 لسنة 2006، وتعديلاتها.

(ي) الإيجارات

الإيجار التمويلي ينقل بصورة جوهرية جميع المخاطر والمنافع. كما تشمل العقارات المبنية والمحولة للزبائن على أساس الاستئجار للتملك. تحتسب الموجودات الممنوحة وفقاً للإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ يساوي صافي الاستثمار في الإيجار. تسجل إيرادات البيع (دخل العقد) في بداية الإيجار التمويلي بالقيمة العادلة للأصل أو، إذا كانت أقل، القيمة الحالية لأدنى دفعات إيجار التي تستحق للمؤجر، والمحسوبة على أساس معدل الفائدة التجاري أو المعدل الضمني للإيجار. يتم تقسيم الحد الأدنى لدفعات الإيجار التمويلي المدينة بين إيرادات التمويل والانخفاض في الذمم المدينة القائمة. يتم تخصيص الإيرادات التمويلية لكل فترة خلال فترة الإيجار لتحقيق معدل فائدة دوري ثابت على صافي الاستثمار المتبقي في الإيجار التمويلي.

الإيجار التشغيلي يختلف عن الإيجار التمويلي. تحتسب إيرادات الإيجارات من الإيجار التشغيلي بطريقة القسط الثابت على فترة الإيجار.

(ك) عقارات ومعدات

1. الاحتساب

تحتسب العقارات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها متجمع الاستهلاك وخسائر إنخفاض القيمة، ان وجدت. ويتم مراجعة قيم الأصول المتبقية والعمر الافتراضي، وتعُدّل كما لزم ذلك، في تاريخ بيان صافي الموجودات. يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات إلى قيمتها القابلة للإسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات أكبر من قيمتها القابلة للإسترداد.

تتم مراجعة القيمة الباقية للموجودات وعمرها الافتراضي في تاريخ بيان صافي الموجودات ويتم تعديلها إذا تطلب ذلك. في حالة بيع أو استبعاد أصل فان التكلفة والاستهلاك المتراكم الخاصة به يتم استبعادها من السجلات ويتم تحميل أي ربح أو خسارة ناتجة عن ذلك على التغيرات في بيان صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

4. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ك) عقارات ومعدات (يتبع)

2. المصروفات اللاحقة

تقوم الهيئة برسمة المصروفات المتعلقة باستبدال جزء من العقارات والمعدات في القيمة الدفترية لهذا الأصل عند تكبد التكلفة وعندما يكون من المحتمل أن تتدفق للهيئة الفوائد الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في ذلك الأصل، وعندما يكون من الممكن قياس تكلفة هذا الأصل بصورة موثوقة. تحمل جميع المصروفات الأخرى على بيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين عند تكبدها.

3. الاستهلاك

لا يحتسب الاستهلاك على الأراضي المملوكة والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ. يتم احتساب الاستهلاك على العقارات الأخرى والمعدات وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للعقارات والمنشآت والمعدات ناقص القيمة المقدرة لبيعها في نهاية عمرها الإنتاجي. العمر الإنتاجي المتوقع لكل نوع هو كما يلي :

الفنادق والمباني	20- 40 سنة
أثاث ومعدات وتركيبات	2-10 سنوات
أجهزة الحاسوب	5 سنوات

يتم تحميل كل الاستهلاكات على التغيرات في بيان صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين. وفي حالة بيع أو استبعاد أصل، يتم استبعاد التكلفة والاستهلاك المتراكمة، ويتم تسجيل أي ربح أو خسارة في بيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين.

(ل) منافع الموظفين

1. الموظفين البحرينيين

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام هيئة التأمين الاجتماعي والذي يتم بموجبه تحصيل اشتراكات شهرية من الهيئة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. ويتم احتساب حصة الهيئة من النظام هو نظام " اشتراكات محددة " بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (19) الخاص بمنافع الموظفين عند تكبدها.

2. الموظفين الأجانب

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل محددة مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنظام الخدمة المدنية أو قانون العمل على أساس مدة الخدمة وآخر راتب شهري. تم عمل مخصص للمبالغ المستحقة بناءً على فترات خدمة الموظفين المتراكمة منذ تاريخ التسوية السابقة وأحدث الاستحقاقات للرواتب والعلاوات بتاريخ بيان صافي الموجودات.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

4. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(م) معاملات العملات الأجنبية

1. العملة المستعملة في انجاز المعاملات والعملة المستعملة في إعداد البيانات المالية

تقاس بنود البيانات المالية الموحدة للهيئة باستخدام العملة الرئيسية للبيئة الاقتصادية التي تزاوّل فيها الهيئة نشاطها ("العملة الوظيفية") يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة المستعملة من قبل الهيئة في تعاملاتها والعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

2. المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ بيان صافي الموجودات في بيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين. تدرج فروقات تحويل البنود غير نقدية التي تظهر بالقيمة العادلة، كبيع الأسهم المتوفرة للبيع، في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.

5. التقديرات المحاسبية الهامة والاجتهاد في تطبيق هذه التقديرات

تقوم الهيئة بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة في هذه البيانات المالية للموجودات والمطلوبات خلال الفترة المالية التالية. يتم تقييم التقديرات والاجتهادات بشكل مستمر بناءً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد انها معقولة تحت الظروف العادية.

1. تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة، تقرر الإدارة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو كاستثمار محتفظ به لتاريخ الاستحقاق أو كاستثمار متوفر للبيع. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة (راجع إيضاح 4 (ج)).

2. انخفاض قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع

تحدد الهيئة وجود انخفاض في قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع عندما يوجد انخفاض جوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من التكلفة. ويتطلب ذلك اجتهاداً من قبل الإدارة ويحدد لكل استثمار على حدة. في حالة الأوراق المالية المدرجة، يتم اعتبار انخفاض أكثر من 30% في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة كانخفاض جوهري، ويعتبر الانخفاض في القيمة لأقل من سعر التكلفة لأكثر من 6 أشهر كانخفاض لفترة طويلة.

عند عدم توافر قيم عادلة واحتساب الاستثمار بالتكلفة، يتم تقدير القيمة التي يمكن استردادها من الاستثمار لتحديد مدى انخفاض قيمة الاستثمار. ولتحديد دلائل انخفاض في هذه الاستثمارات، تقوم الهيئة بتقييم عدة عوامل منها وجود دلائل تدهور في الوضع المالي للمشروع وأثر التأخير على المشروع وأداء القطاع والتغيرات التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. من المحتمل على أساس المعلومات المتوفرة حالياً بأن التقييم الحالي لانخفاض قيمة الاستثمارات قد يتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات خلال السنة المالية القادمة نتيجة لتغير جوهري في الافتراضات المستخدمة في هذا التقييم.

إيضاحات حول

بآلاف الدنانير البحرينية

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

5. التقديرات المحاسبية الهامة والاجتهاد في تطبيق هذه التقديرات (يتبع)

3. انخفاض قيمة القروض والذمم المدينة الأخرى

يتم عمل مخصص انخفاض في القيمة للذمم المدينة عندما يكون هناك دليل موضوعي بأن الهيئة لن تتمكن من تحصيل جميع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأساسية لهذه الذمم المدينة. تعتبر الصعوبات المالية للمدين واحتمال إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية أو تأخر الدفع مؤشرات على هبوط قيمة الذمم التجارية المدينة. يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد بناءً على الخبرات السابقة وتقديرات التفتقات النقدية.

6. نقد وأرصدة لدى البنوك

2008	2009
4	4
9,802	24,024
13,095	36,848
1,109,442	1,081,830
1,132,342	1,142,706
(4,931)	(4,202)
1,127,412	1,138,504

نقد في الصندوق
حسابات جارية لدى البنوك
حسابات تحت الطلب لدى البنوك
ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك

مطروحاً منه: مخصص انخفاض قيمة الودائع

مخصص انخفاض القيمة يتعلق بالودائع مع بنك البحرين للشرق الأوسط ش.م.ب.

2008	2009
3,205	4,931
1,726	(729)
4,931	4,202

مخصص انخفاض قيمة الودائع لدى البنوك

في 1 يناير
(عكس) / مخصص السنة

في 31 ديسمبر

7. ذمم اشتراكات التأمين الاجتماعي مدينة

2008	2009
23,447	31,314
5,642	5,505
5,678	8,229
34,767	45,048
(6,466)	(8,244)
28,301	36,804

نظام تقاعد القطاع الخاص
نظام تقاعد القطاع العام
التأمين ضد التعطل

مطروحاً: مخصص انخفاض القيمة

في 31 ديسمبر

ايضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

7. اشتراكات التأمين الاجتماعي مدينة (يتبع)

2008	2009	مخصص انخفاض القيمة
5,441	6,466	في 1 يناير
1,025	1,778	مخصص السنة
6,466	8,244	في 31 ديسمبر

تم احتساب صافي مبلغ المخصص لاشتراكات التأمين الاجتماعي المدينة للسنة البالغة 1,778 دينار بحريني (2008):
1,025 دينار بحريني) في بيان تغيرات صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين.

8. ذمم مدينة وموجودات أخرى

2008	2009	فوائد مستحقة
11,136	9,634	ذمم مدينة من وزارة المالية (إيضاح 23)
2,007	1,175	ذمم مدينة من بيع إستثمارات في أوراق مالية
2,465	1,535	اشتراكات العلاوة الاجتماعية المستحقة
332	307	قروض الموظفين
126	195	مبالغ مدفوعة مقدما لشراء استثمارات
-	4,045	ذمم مدينة أخرى
6,359	6,142	
22,425	23,033	
(439)	(366)	مطروحا: مخصص انخفاض القيمة
21,986	22,667	

2008	2009	مخصص انخفاض القيمة
418	439	في 1 يناير
21	(73)	(عكس) / مخصص السنة
439	366	في 31 ديسمبر

9. أرصدة الخدمة السابقة والافتراضية

2008	2009	سنوات سابقة
11,735	10,380	سنوات افتراضية
36,332	39,466	
48,067	49,846	في 31 ديسمبر

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

10. قروض المشتركين في نظام التقاعد

2008	2009
37,223 (194)	39,337 (194)
37,029	39,143

قروض المشتركين
مطروحا: مخصص هبوط قيمة قروض المشتركين

يتم منح قروض المشتركين في نظام التقاعد الخاضعين لأحكام قانون التقاعد رقم (13) لسنة 1975 والمرسوم بقانون رقم (11) لسنة 1976، والذين لا تقل مدد خدمتهم المحسوبة في التقاعد في تاريخ تقديم الطلب عن خمس سنوات، ويستحق سداد هذه القروض خلال أربع سنوات. تم خلال السنة شطب قروض قيمتها 59 دينار بحريني (2008: 30 دينار بحريني) بسبب وفاة المقترضين (إيضاح 24).

2008	2009
194 -	194 -
194	194

مخصص انخفاض القيمة

في 1 يناير
مخصص السنة

في 31 ديسمبر

11. قروض استبدال المعاش

2008	2009
158,094 (623)	176,278 (623)
157,471	175,655

قروض استبدال المعاش
مطروحا: مخصص انخفاض قيمة قروض الاستبدال

يتم منح قروض استبدال المعاش للمشاركين المؤهلين من الموظفين والمتقاعدين، أصحاب المعاشات والذين أنهوا مدة الخدمة المطلوبة التي تؤهلهم لمعاش التقاعد، بافتراض إنتهاء خدمتهم بالاستقالة في تاريخ تقديم طلب قروض الاستبدال، ويتم سداد قروض الاستبدال على فترات تتراوح بين 5 ، 10 أو 15 سنة على أقساط شهرية متساوية. إن هذه القروض مضمونة بالمعاشات التقاعدية للمشاركين في نظام التقاعد. تم خلال السنة شطب قروض قيمتها 332 دينار بحريني (2008: 202 دينار بحريني) بسبب وفاة المقترضين (إيضاح 24).

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

12. قروض لمؤسسات مالية

2008	2009
60,320 (3,770)	60,320 (3,770)
56,550	56,550

قروض لمؤسسات مالية
مطروحاً: مخصص انخفاض القيمة

يتعلق مخصص انخفاض القيمة بقرض ممنوح لبنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. تتراوح فترات استحقاق هذه القروض من سنة 2011 – 2013.

مخصص انخفاض القيمة

2008	2009
3,770 -	3,770 -
3,770	3,770

في 1 يناير
مخصص السنة

في 31 ديسمبر

13. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

2008	2009
353,682 6,193 (6,372)	255,657 37,956 (1,521)
(100,540) 2,694	47,482 (238)
255,657	339,336

في 1 يناير
إضافات
استبعادات
أرباح / (خسائر) القيمة العادلة غير المحققة المتضمنة في بيان تغيرات صافي
الموجودات المنسوبة للمشاركين (إيضاح 25)
(خسائر) / أرباح من تحركات العملة الأجنبية

14. استثمارات متوفرة للبيع

2008	2009
627,183 83,950 (44,509) (151,364)	515,260 69,209 (24,711) (48,229)
515,260	511,529
(39,941)	(63,385)
475,319	448,144

في 1 يناير
إضافات
استبعادات
تغيرات القيمة العادلة خلال السنة (صفحة 34)

مطروحاً : مخصص انخفاض القيمة

في 31 ديسمبر

بآلاف الدنانير البحرينية

ايضاحات حول
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

14. استثمارات متوفرة للبيع (بتبع)

2008	2009
214,312	144,935
81,443	61,463
179,564	241,746
475,319	448,144

استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة
استثمارات في صناديق مداراة بالقيمة العادلة
استثمارات في أسهم وسندات غير مدرجة

2008	2009
6,442	39,941
33,499	23,444
39,941	63,385

مخصص انخفاض القيمة

في 1 يناير
مخصص السنة

في 31 ديسمبر

2008	2009
255,004	235,559
28,770	142,472
(48,215)	(12,329)
235,559	365,702
(7,540)	(8,294)
228,019	357,408

15. استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

في 1 يناير
إضافات
استرداد الاستثمارات المستحقة

مطروحا: مخصص انخفاض القيمة

في 31 ديسمبر

2008 معدلة	2009
106,134	196,736
121,885	160,672
228,019	357,408

سندات
صكوك

2008	2009
-	7,540
7,540	754
7,540	8,294

مخصص انخفاض القيمة

في 1 يناير
مخصص السنة

في 31 ديسمبر

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

16. تراتبية القيمة العادلة

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 يحدد تراتبية طرق التقييم بناءً على ما إذا كانت المدخلات لهذه الطرق قابلة للرصد أم لا. المدخلات القابلة للرصد تعكس بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة. المدخلات التي لا يمكن رصدها تعكس افتراضات الهيئة للسوق. هذان النوعان من المدخلات أنتجا تراتبية القيمة العادلة التالية:

- **المستوى 1:** أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط لموجودات ومطلوبات مماثلة. هذا المستوى يشمل أسهم حقوق ملكية مدرجة في أسواق الأسهم.
 - **المستوى 2:** مدخلات عدا الأسعار المدرجة المتضمنة في المستوى 1، والتي يمكن رصدها للموجودات والمطلوبات، إما مباشرة (مثل الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار).
 - **المستوى 3:** مدخلات للموجودات والمطلوبات غير مبنية على معلومات سوقية مرصودة (مدخلات غير مرصودة). هذا المستوى يشمل استثمارات أسهم الملكية ذات مكونات جوهرية غير قابلة للرصد.
- هذه التراتبية تتطلب استخدام معلومات السوق المتوفرة والقابلة للرصد. تأخذ الهيئة بالاعتبار أسعار السوق ذات العلاقة والقابلة للرصد في تقييماتها كلما أمكن ذلك.

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1
335,167	-	335,167	-
451,581	243,631	39,625	169,329
786,748	242,663	374,742	169,329

2009

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
استثمارات متوفرة للبيع

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1
250,549	-	250,549	-
475,010	179,255	81,443	214,312
725,559	179,255	331,992	214,312

2008

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
استثمارات متوفرة للبيع

17. استثمارات في شركات زميلة

2008	2009
430,905	457,011
21,417	55
60,100	60,131
(14,948)	7,798
-	192
(8,733)	(2,916)
(31,730)	(37,712)
457,011	484,559

1 يناير
استثمارات مشتراة خلال السنة
الحصة من الأرباح
الحصة من احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
الحصة من احتياطي إعادة تقييم الأرض
الحصة من الاحتياطيات الأخرى
أرباح أسهم مستلمة

في 31 ديسمبر

بآلاف الدنانير البحرينية

ايضاحات حول
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

17. استثمارات في شركات زميلة (بتبع)

المعلومات المالية المختصرة للشركات الزميلة المبينة على البيانات المالية المدققة كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 هي كما يلي:

2008	2009	
3,374,441	3,405,120	إجمالي الموجودات
2,419,622	2,378,956	إجمالي المطلوبات
492,786	482,089	إجمالي الإيرادات
169,467	166,955	إجمالي صافي الأرباح

18. استثمارات عقارية

2008	2009	
273,898	273,915	الرصيد في 1 يناير
17	2,991	إضافات
-	582	محول من الموجودات الثابتة
273,915	277,488	إجمالي
(12,435)	(13,303)	الاستهلاك المتراكم
261,480	264,185	الرصيد في 31 ديسمبر
848,278	854,070	القيمة العادلة

تم تقييم الاستثمارات العقارية بواسطة مثنين مستقلين للعقارات كما في 31 ديسمبر 2009 بناءً على أسعار السوق المفتوح.

بآلاف الدنانير البحرينية

ايضاحات حول
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

19. الممتلكات والمعدات

المجموع 2008	المجموع 2009	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	أجهزة حاسوب	أثاث ومعدات وتركيبات	فنادق ومباني	أرض مملوكة
95,149	96,805	2,513	539	13,209	38,942	41,602
2,317	2,787	697	11	626	1,453	-
(661)	(2,400)	(1,801)	-	(17)	(582)	-
96,805	97,192	1,409	550	13,818	39,813	41,602
36,052	37,993	-	436	11,364	26,193	-
1,990	1,961	-	35	507	1,419	-
(49)	(7)	-	-	(18)	11	-
37,993	39,947	-	471	11,853	27,623	-

التكلفة
في بداية السنة
مشتريات
استبعادات/ تحويلات

في 31 ديسمبر

الاستهلاك
في بداية السنة
استهلاك السنة
استبعادات/ تحويلات

في 31 ديسمبر

صافي القيمة الدفترية :
في 31 ديسمبر
2009

58,812	57,245	1,409	79	1,965	12,190	41,602
--------	--------	-------	----	-------	--------	--------

في 31 ديسمبر
2008

58,812	-	2,513	103	1,936	12,658	41,602
--------	---	-------	-----	-------	--------	--------

20. ذمم دائنة ومطلوبات أخرى

2008	2009
2,994	4,498
1,026	934
499	841
3,252	2,867
7,771	9,140

مصروفات تقاعد مستحقة
ذمم تجارية دائنة
شيكات منتهية الصلاحية
أخرى

21. القروض

2008	2009
151,340	151,163
376	58
(553)	(102)
151,163	151,119

في 1 يناير
إضافات
سداد

في 31 ديسمبر

إيضاحات حول

بآلاف الدنانير البحرينية

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

21. القروض (يتبع)

2008	2009
87	98
151,076	151,021
151,163	151,119

مستحق خلال سنة
مستحق خلال 1- 5 سنوات

القروض الحالية تمثل قروضا ممنوحة للشركات التابعة للهيئة كما يلي:

(1) قرض بمبلغ 150,800 دينار بحريني لشركة حوار القابضة في سنة 2007 مقدم من بنوك تجارية ويحمل معدل فائدة LIBOR زائداً 0.375% و قابل للدفع في أو قبل 16 يناير 2010. كان معدل الفائدة الفعلي كما في 31 ديسمبر 2009 حوالي 1,01% (2008: 2,69%).

تم رهن شركة أمير القابضة المحدودة، وهي شركة تابعة لشركة حوار القابضة، والتي تمتلك 20% من أسهم شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب، وهي شركة زميلة للهيئة كضمان لصالح المقرضين.

(2) قرض بمبلغ 58 دينار ممنوح لمركز الخليج التخصصي للسكر ش.م.ب (مقفلة) في سنة 2008. يحمل القرض معدل فائدة عائم يبلغ 1,25% سنوياً فوق معدل فائدة البنك، ويستحق الدفع على 60 قسطاً. القرض مضمون عن طريق إصدار وثيقة تأمين على مبنى مركز الخليج التخصصي للسكر ش.م.ب (مقفلة) بمبلغ القرض والتعهد بتحويل جميع إيجارات الطابق الرابع من المبنى للمقرض.

22. اشتراكات التأمين الإجتماعي

2008	2009
204,906	221,819
8,867	9,200
35,153	40,660
47,399	56,355
3,687	2,908
300,012	330,942

الراتب الأساسي
علاوة اجتماعية
إصابة عمل
التأمين ضد التعطل
غرامات وأخرى

2008	2009
218,861	240,278
81,151	90,664
300,012	330,942

إشتراكات أصحاب العمل
إشتراكات الموظفين

23. استعاضة تكاليف الخصخصة

تمثل هذه المبالغ التكلفة الإضافية التي تكبدتها الهيئة نتيجة للتقاعد المبكر لموظفي ثلاث جهات حكومية تم خصصتهم، مسترجعة من وزارة المالية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (1-1859) المؤرخ 30 أكتوبر 2005.

بآلاف الدنانير البحرينية

ايضاحات حول
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

24. المنافع التقاعدية

2008	2009	
145,240	161,390	معاشات التقاعد
22,041	19,904	مكافآت التقاعد
6,330	6,937	علاوات اجتماعية مدفوعة
4,480	3,512	معاشات تقاعدية للسنوات السابقة
1,339	1,583	منح الوفاة
2,988	3,432	نفقات إصابات العمل
		أقساط قروض اسقطت بسبب الوفاة :
13	35	ضم الخدمة السابقة والافتراضية
30	59	قروض المشتركين في نظام التقاعد (ايضاح 10)
202	332	قروض استبدال المعاش (ايضاح 11)
8,432	4,799	تعويضات التأمين ضد التعطل
5	5	أخرى
191,100	201,988	

25. صافي (خسارة) / دخل الاستثمارات

2008	2009	
14,192	12,827	استثمارات في أوراق مالية:
(78)	(4,083)	إيرادات أرباح أسهم
1,391	(1,276)	صافي الخسارة من بيع استثمارات متوفرة للبيع
(100,540)	47,482	صافي ربح تحويل العملات الأجنبية
618	709	الأرباح / (الخسائر) غير المحققة للقيمة العادلة على الأوراق المالية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (ايضاح 13)
		توزيعات إيرادات الاستثمارات المتوفرة للبيع
2,691	3,456	عقارات استثمارية
(1,388)	(1,191)	إيرادات العقارات الاستثمارية
(778)	(868)	تكاليف صيانة العقارات الاستثمارية
627	398	استهلاك العقارات الاستثمارية
		إيرادات أخرى
(83,265)	57,454	
(42,765)	(23,470)	مخصص انخفاض القيمة
(126,030)	33,984	

بآلاف الدنانير البحرينية

ايضاحات حول
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

25. صافي دخل / (خسارة) الاستثمارات (يتبع)

2008	2009
(1,726)	728
(33,499)	(23,444)
(7,540)	(754)
(42,765)	(23,470)

مخصص انخفاض القيمة

(مخصص انخفاض القيمة) / استرجاع انخفاض قيمة الودائع
مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع (إيضاح 14)
مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
(إيضاح 15)

26. إيراد الفوائد

2008	2009
42,553	31,622
12,441	11,781
54,994	43,403
1,453	1,969
6,714	8,145
1,870	2,016
10,037	12,130
65,031	55,533

الاستثمارات

ودائع بنكية لأجل
استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

القروض

قروض لمؤسسات مالية
قروض استبدال المعاش
قروض المشتركين في نظام التقاعد

بآلاف الدنانير البحرينية

ايضاحات حول
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

27. معاملات مع موظفي الإدارة الرئيسيين

موظفي الإدارة الرئيسيين هم أولئك الذين يكون لهم قدرة السيطرة على الهيئة أو يكون لهم نفوذ يؤثر على السياسات المالية والتشغيلية للطرف الآخر. يشمل موظفي الإدارة الرئيسيين أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء الإدارة التنفيذية للصندوق وممثلين في الرئيس التنفيذي والمدير العام والمدير العام المساعد لشئون التقاعد والمدير العام المساعد للشؤون المالية والإدارية وبعض مدراء الإدارات.

مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين هي كما يلي:

2008 معدلة	2009
642	727
364	362

مزايا قصيرة الأجل

رسوم حضور تمثيل الهيئة في الشركات التابعة والشركات الزميلة والشركات المستثمر فيها

28. الحصة غير المسيطرة

2008	2009
35,296	40,534
7,018	7,876
(332)	594
(1,448)	(1,094)
40,534	47,910

في 1 يناير

صافي دخل السنة المنسوب للحصة غير المسيطرة (صفحة 4)
الحصة من احتياطي القيمة العادلة والحركة في احتياطي إعادة تقييم
استثمارات الأوراق المالية خلال السنة (صفحة 34)
الحصة من الحركة في الاحتياطيات الأخرى خلال السنة

في 31 ديسمبر

29. صافي الحركة في احتياطي القيمة العادلة واحتياطي إعادة التقييم لاستثمارات الأوراق المالية

المجموع	حصة غير مسيطرة	المنسوبة للمشاركين		
		المجموع الفرعي	احتياطي إعادة التقييم	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
35,788	1,177	34,611	10,896	23,715
(48,229)	(183)	(48,046)	-	(48,046)
60	60	-	-	-
6,544	717	5,827	-	5,827
(41,625)	594	(42,219)	-	(42,219)
(5,837)	1,771	(7,608)	10,896	(18,504)

2009

الرصيد في 1 يناير

صافي تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات المتوفرة للبيع خلال السنة المحول لبيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين من بيع استثمارات متوفرة للبيع الحصة في احتياطي القيمة العادلة لشركة زميلة

صافي الحركة في الاحتياطيات

الرصيد في 31 ديسمبر

ايضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

29. صافي الحركة في احتياطي القيمة العادلة واحتياطي إعادة التقييم لاستثمارات الأوراق المالية (يتبع)

المجموع	حصة غير مسيطرة	المنسوبة للمشاركين		
		المجموع الفرعي	احتياطي إعادة التقييم	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
203,861	1,509	202,352	10,896	191,456
(151,364)	(182)	(151,182)	-	(151,182)
(1,761)	37	(1,798)	-	(1,798)
(14,948)	(187)	(14,761)	-	(14,761)
(168,073)	(332)	(167,741)	-	(167,741)
35,788	1,177	34,611	10,896	23,715

2008

الرصيد في 1 يناير

صافي تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات المتوفرة للبيع خلال السنة المحول لبيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة للمشاركين من بيع استثمارات متوفرة للبيع الحصة في احتياطي القيمة العادلة لشركة زميلة

صافي الحركة في الاحتياطيات

الرصيد في 31 ديسمبر

بآلاف الدنانير البحرينية

ايضاحات حول
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

30. مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات

فيما يلي إجمالي التدفقات النقدية غير المخصصة للموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر :

المجموع	غير مؤرخة	أكثر من 3 سنوات	3 - 1 سنوات	7 أشهر - سنة واحدة	3-6 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر واحد	2009
1,138,504	22,541	-	-	32,695	253,310	584,967	244,991	الموجودات
36,804	-	-	-	-	-	21,539	15,265	نقد وأرصدة لدى البنوك
22,667	215	-	-	-	366	1,673	20,413	ذمم اشتراقات التأمين الاجتماعي مدينة
49,846	5,184	15,251	19,607	4,902	2,451	1,634	817	ذمم مدينة وموجودات أخرى
39,143	-	-	20,605	9,269	4,634	3,090	1,545	أرصدة الخدمة السابقة والافتراضية
175,655	-	101,652	49,548	12,227	6,114	4,076	2,038	قروض المشتركين في نظام التقاعد
56,550	-	18,850	37,700	-	-	-	-	قروض استبدال المعاش
339,336	339,336	-	-	-	-	-	-	قروض لمؤسسات مالية
448,144	448,144	-	-	-	-	-	-	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
357,408	-	133,962	134,479	17,667	13,662	54,638	3,000	استثمارات متوفرة للبيع
								استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
2,664,057	815,420	269,715	261,939	76,760	280,537	671,617	288,069	مجموع الموجودات
(9,140)	(76)	(610)	(82)	(374)	(1,396)	(721)	(5,881)	المطلوبات
(1,253)	(1,253)	-	-	-	-	-	-	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
(151,119)	(221)	-	(150,800)	(98)	-	-	-	منافع نهاية خدمة الموظفين
								قروض
(161,512)	(1,550)	(610)	(150,882)	(472)	(1,396)	(721)	(5,881)	مجموع المطلوبات

بآلاف الدنانير البحرينية

ايضاحات حول
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

30. مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية (يتبع)

المجموع	غير مؤرخة	أكثر من 3 سنوات	3 - 1 سنوات	7 أشهر - سنة واحدة	3 - 6 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر واحد	2008
1,127,412	11,133	-	41,870	173,473	399,703	319,428	181,805	الموجودات نقد وأرصدة لدى البنوك
28,301	-	-	-	-	-	13,664	14,637	ذمم اشتراكات التأمين الإجتماعي مدينة
21,986	124	-	-	5,537	1,825	2,045	12,455	ذمم مدينة وموجودات أخرى أرصدة الخدمة السابقة
48,067	-	24,499	15,712	3,928	1,964	1,309	655	والافتراضية قروض المشتركين في نظام التقاعد
37,029	-	-	18,890	9,069	4,535	3,023	1,512	قروض استبدال المعاش
157,471	-	115,891	29,746	5,917	2,959	1,972	986	قروض لمؤسسات مالية
56,550	-	37,700	18,850	-	-	-	-	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
255,657	255,657	-	-	-	-	-	-	استثمارات متوفرة للبيع
475,319	475,319	-	-	-	-	-	-	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
228,019	-	160,854	64,938	-	-	-	2,227	
2,435,811	742,233	338,944	190,006	197,924	410,986	341,441	214,277	مجموع الموجودات
(7,771)	(67)	(199)	(95)	(1,309)	(5,193)	(323)	(585)	المطلوبات ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
(1,153)	(1,153)	-	-	-	-	-	-	منافع نهاية خدمة الموظفين قروض
(151,163)	-	(110)	(150,965)	(88)	-	-	-	
(160,087)	(1,220)	(309)	(151,060)	(1,397)	(5,193)	(323)	(585)	مجموع المطلوبات

بآلاف الدنانير البحرينية

ايضاحات حول
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

31. تصنيف الأدوات المالية

مجموع القيمة الدفترية	أخرى بالتكلفة المطفأة	متوفرة للبيع	قروض وذمم مدينة	محتفظ بها حتى الاستحقاق	محتفظ بها للمتاجرة	2009
						الموجودات
1,138,504	-	-	1,138,504	-	-	النقد وأرصدة لدى البنوك
38,804	-	-	36,804	-	-	ذمم اشتراكات التأمين الاجتماعي مدينة
22,667	-	-	22,667	-	-	ذمم مدينة وموجودات أخرى
49,846	-	-	49,846	-	-	أرصدة الخدمة السابقة والافتراضية
39,143	-	-	39,143	-	-	قروض المشتركين في نظام التقاعد
175,655	-	-	175,655	-	-	قروض استبدال المعاش
56,550	-	-	56,550	-	-	قروض لمؤسسات مالية
339,336	-	-	-	-	339,336	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
448,144	-	448,144	-	-	-	استثمارات متوفرة للبيع
357,408	-	-	-	357,408	-	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
2,664,057	-	448,144	1,519,169	357,408	339,336	مجموع الموجودات المالية
						المطلوبات
(9,140)	(9,140)	-	-	-	-	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
(1,253)	(1,253)	-	-	-	-	منافع نهاية خدمة الموظفين
(151,119)	(151,119)	-	-	-	-	قروض
(161,512)	(161,512)	-	-	-	-	مجموع المطلوبات المالية

31. تصنيف الأدوات المالية (يتبع)

مجموع القيمة الدفترية	أخرى بالتكلفة المطفأة	متوفرة للبيع	قروض وذمم مدينة	محتفظ بها حتى الاستحقاق	محتفظ بها للمتاجرة	2008
1,127,412	-	-	1,127,412	-	-	الموجودات
28,301	-	-	28,301	-	-	النقد وأرصدة لدى البنوك
21,986	-	-	21,986	-	-	ذمم اشتراكات التأمين الاجتماعي مدينة
48,067	-	-	48,067	-	-	ذمم مدينة وموجودات أخرى
37,029	-	-	37,029	-	-	أرصدة الخدمة السابقة والافتراضية
157,471	-	-	157,471	-	-	قروض المشتركين في نظام التقاعد
56,550	-	-	56,550	-	-	قروض استبدال المعاش
						قروض لمؤسسات مالية
255,657	-	-	-	-	255,657	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
475,319	-	475,319	-	-	-	استثمارات متوفرة للبيع
228,019	-	-	-	228,019	-	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
2,435,811	-	475,319	1,476,816	228,019	255,657	مجموع الموجودات المالية
(7,771)	(7,771)	-	-	-	-	المطلوبات
(1,153)	(1,153)	-	-	-	-	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
(151,163)	(151,163)	-	-	-	-	منافع نهاية خدمة الموظفين
						قروض
(160,087)	(160,087)	-	-	-	-	مجموع المطلوبات المالية

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

32. إدارة المخاطر المالية

إطار إدارة المخاطر

مجلس الإدارة مسؤول بصورة عامة بتأسيس بيئة المخاطر والتأكد من توفير إطار كفو لإدارتها. يعتمد مجلس الإدارة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر ويراجعها بصورة دورية. لجنة التدقيق مسؤولة عن تنفيذ سياسات إدارة المخاطر والتوجهات والحدود والتأكد من توافر عمليات المراقبة. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة التدقيق الداخلي وذلك بالمراجعة الدورية لإجراءات ونظم إدارة المخاطر، وتقوم بتقديم تقاريرها للجنة التدقيق.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتقديم تأكيد مستقل بأن جميع أنواع المخاطر تم قياسها وإدارتها وفقاً للسياسات والتوجيهات التي وضعها مجلس الإدارة.

كما هو مذكور في إيضاح رقم 1، تم تأسيس الهيئة عن طريق دمج صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية منذ 1 مارس 2008. سياسات إدارة المخاطر لكل من صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية قبل الدمج متشابهة وذلك لسيطرة حكومة البحرين عليهما.

بعد الدمج، قامت الهيئة بتطبيق نفس سياسات إدارة المخاطر للتأمينات الاجتماعية، والتي تم مراقبتها بشكل عام. تملك الهيئة إدارات منفصلة لكل من صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاستثمارات، والأشراكات والمزايا. مع ذلك، يقوم الرئيس التنفيذي بمراجعة والموافقة على عمليات هذه الإدارات، وهو مرتبط بالعمليات اليومية لكل من صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية.

تقوم إدارة الاستثمار بتقديم تقارير مراجعة ربع سنوية للاستثمارات للجنة الاستثمار. تشرح هذه التقارير وضع استثمارات الصندوق والمواضيع الرئيسية التي تستجد خلال كل فصل من فصول السنة. كما تقدم هذه التقارير تقييماً محدثاً وتقييماً لانخفاض قيمة بعض الاستثمارات التي يجب أن تسترعي انتباه لجنة الاستثمار.

تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية. تشمل الموجودات المالية للهيئة النقد وما في حكمه، والقروض، وقروض المشتركين في نظام التقاعد، وأرصدة ضم سنوات سابقة وافترضية مدينة، وقروض استبدال المعاش، والاستثمارات في الأوراق المالية، والذمم المدينة والموجودات الأخرى. تشمل المطلوبات المالية للهيئة أرصدة بنكية دائنة وقروض. السياسات المحاسبية للأدوات المالية مبينة في إيضاح رقم 4.

تتعرض الهيئة للمخاطر الآتية نتيجة استخدام الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

يعرض هذا الإيضاح المعلومات عن المخاطر التي تتعرض لها الهيئة بخصوص المخاطر المشار إليها أعلاه والأهداف والسياسات والإجراءات التي تتخذها الهيئة لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة الهيئة لاحتياجات المشتركين.

(أ) مخاطر الائتمان

الاستثمارات

مخاطر الاستثمارات والائتمان هي مخاطر الخسائر المالية للهيئة إذا فشل العميل أو الطرف الآخر من الأدوات المالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، وهي تنشأ بشكل أساسي من استثمارات الصندوق في الأوراق المالية والنقد وما في حكمه والاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، فإن الهيئة تأخذ في الاعتبار دمج كل عناصر مخاطر الائتمان (مثل حصر الخسائر الفردية والدولة والقطاع).

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

32. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(أ) مخاطر الائتمان (يتبع)

إدارة مخاطر الائتمان للاستثمارات

أعد مجلس الإدارة بالتعاون مع لجنة الاستثمار وثيقة سياسات الاستثمار. تراقب الهيئة مخاطر الائتمان التي تتعلق بالاستثمارات والذمم المدينة وفقاً لهذه الوثيقة. تدبر الهيئة مخاطر الائتمان التي تتعلق بالاستثمارات عن طريق مراقبة التعرضات لمخاطر الائتمان وتقييم القدرة الائتمانية للأطراف الأخرى بشكل مستمر

تعتمد الهيئة على تنوع محافظ الاستثمار للحد من المخاطر ولموازنة استحقاقات الاستثمارات للوفاء بالتزاماتها. إن صلاحية الاستثمار وإعادة الاستثمار مقيدة بالأحكام والقواعد المعتمدة من قبل مجلس إدارة الهيئة أو البدلاء المعينين. إن الهدف من هذا القيد هو التحكم في الاستثمارات عالية المخاطر كالاستثمارات الخارجية، التي يوافق عليها رئيس مجلس الإدارة أو نائبه. إن الاستثمار في الأسهم المحلية المدرجة وغير المدرجة مقيد بأحكام توضح السلطات لكل مستوى من الإدارة، والحد الأقصى للدخول في استثمارات جديدة في الأسهم المحلية.

عملية إدارة الائتمان تشمل مراقبة التركز بالنسبة لنوع الموجودات والمنطقة الجغرافية والتقييم المنتظم لمستوى الجودة الائتمانية للطرف الآخر للائتمان من خلال تحليل معلومات كمية ونوعية. لغرض إدارة المخاطر، يتم إدارة مخاطر الائتمان الناشئة على اسهم المتاجرة بشكل منفصل، ولكن يتم الإفصاح عنها كجزء من التعرضات لمخاطر السوق. نظراً لسياسات وإجراءات الاستثمار الصارمة هذه، لا تتوقع الإدارة أن يفشل أي طرف مقابل في الوفاء بالتزاماته.

يودع النقد بصورة كبيرة في بنوك محلية وعالمية. الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق هي استثمارات في سندات وصكوك أصدرتها بنوك ومؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالي. الذمم المدينة الأخرى مستحقة بشكل رئيسي من جهات حكومية وبالتالي ليست معرضة لمخاطر الائتمان.

إدارة مخاطر قروض المشتركين في نظام التقاعد

تراقب الهيئة مخاطر الائتمان على قروض المشتركين في نظام التقاعد عن طريق التأكد من الالتزام بالقانون والسياسات والإجراءات لمنح القروض. وفقاً لسياسة الصندوق، تمنح القروض للمشاركين الذين أكملوا مدة الخدمة لعدد محدد من السنوات (5 سنوات في حالة القروض الاعتيادية و 25 سنة في حالة قروض استبدال المعاش). كما تضمن هذه السياسة أن يكون لدى الهيئة ضمانات كافية من حقوق المشتركين مقابل هذه القروض. كما تراقب الهيئة تحصيل الأقساط في الوقت المناسب. جميع استقطاعات القروض من رواتب المشتركين، وبالتالي فإن مخاطر الائتمان محدودة.

الذمم المدينة والاستثمارات المنخفضة القيمة

هي تلك الذمم المدينة والاستثمارات التي تقرر الهيئة أنه من المحتمل أنه لن تكون قادرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لاتفاقية (اتفاقيات) الذمم المدينة / الاستثمارات. تصنف هذه التعرضات "منخفضة القيمة" في نظام التصنيف الهيئة الداخلي لمخاطر الائتمان.

مخصصات انخفاض القيمة

تعد الهيئة مخصصاً لخسائر انخفاض القيمة والتي تمثل تقديراتها للخسائر المتكبدة على قروض المشتركين في نظام التقاعد/ محافظ الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتوفرة للبيع. مخصص الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتوفرة للبيع جزء محدد للخسارة يتعلق بتعرضات جوهرية منفردة بناءً على تقييمات فردية لانخفاض القيمة.

سياسة الشطب

بناءً على قانون التقاعد، يعتبر رصيد القرض غير قابل للاسترداد ويشطب فقط عند وفاة المشترك.

إيضاحات حول

بآلاف الدنانير البحرينية

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

32. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(أ) مخاطر الائتمان (يتبع)

الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان كما يلي:

صافي القيمة الدفترية	مخصص انخفاض القيمة	المبلغ الإجمالي	2009
1,138,504	(4,202)	1,142,706	الموجودات
36,804	(8,244)	45,048	نقد وأرصدة لدى البنوك
22,667	(366)	23,033	ذمم اشتراكات التأمين الاجتماعي مدينة
49,846	-	49,846	ذمم مدينة موجودات أخرى
39,143	(194)	39,337	أرصدة الخدمة السابقة والافتراضية
175,655	(623)	176,278	قروض المشتركين في نظام التقاعد
56,550	(3,770)	60,320	قروض استبدال المعاش
			قروض لمؤسسات مالية
			استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
339,336	-	339,336	استثمارات متوفرة للبيع - صناديق إدارة
61,840	(24,709)	86,549	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
357,408	(8,294)	365,702	
2,277,753	(50,402)	2,328,155	مجموع الموجودات المالية

صافي القيمة الدفترية	مخصص انخفاض القيمة	المبلغ الإجمالي	2008
1,127,412	(4,931)	1,132,343	الموجودات
28,301	(6,466)	34,767	نقد وأرصدة لدى البنوك
21,986	(439)	22,425	ذمم اشتراكات التأمين الاجتماعي مدينة
48,067	-	48,067	ذمم مدينة موجودات أخرى
37,029	(194)	37,223	أرصدة الخدمة السابقة والافتراضية
157,471	(623)	158,094	قروض المشتركين في نظام التقاعد
56,550	(3,770)	60,320	قروض استبدال المعاش
			قروض لمؤسسات مالية
			استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
255,657	-	255,657	استثمارات متوفرة للبيع - صناديق إدارة
81,442	(7,785)	89,227	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
228,019	(7,540)	235,559	
2,041,934	(31,748)	2,073,682	مجموع الموجودات المالية

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

32. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(أ) مخاطر الائتمان (يتبع)

مخاطر التمرکز

تنتج مخاطر التمرکز عندما يعمل عدة أطراف في أنشطة اقتصادية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لهم خصائص اقتصادية متشابهة والتي قد تؤثر بدرجة متشابهة على مقدرتهم لسداد التزاماتهم نتيجة لتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الأخرى. تسعى الهيئة لإدارة مخاطر التمرکز عن طريق إنشاء والمراقبة المستمرة لحدود التمرکز على النطاقين الجغرافي والصناعي.

فيما يلي تعرض الهيئة لمخاطر التمرکز الائتمانية حسب القطاع :

القطاع الصناعي

2008		2009	
صندوق المشتركين	صافي الموجودات	صندوق المشتركين	صافي الموجودات
-	84,163	-	198,795
81,558	226,744	84,059	260,382
-	1,643,728	-	1,656,603
-	343,999	-	365,019
-	63,732	-	135,517
3,131,556	850,748	3,385,987	853,730
3,213,114	3,213,114	3,470,046	3,470,046

تجارة وصناعة
تأمين، وخدمات، وفنادق
بنوك ومؤسسات مالية
إنشاء وعقارات
الحكومة
أخرى

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

32. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(أ) مخاطر الائتمان (يتبع)

فيما يلي تعرض الهيئة لمخاطر التمرکز الائتمانية حسب الموقع الجغرافي :

2008		2009	
صندوق المشتركين	صافي الموجودات	صندوق المشتركين	صافي الموجودات
3,213,114	2,742,126	3,470,046	2,901,684
-	94,672	-	127,219
-	54	-	4,656
-	262,478	-	307,571
-	113,784	-	128,916
3,213,114	3,213,114	3,470,046	3,470,046

البحرين
 دول مجلس التعاون الخليجي
 دول الشرق الأوسط الأخرى
 الولايات المتحدة وأوروبا
 دول أخرى

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

32. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة الهيئة على الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المالية عند استحقاقها. اتجاه الإدارة في إدارة السيولة هي ضمان وجود السيولة الكافية عند استحقاقها في الظروف العادية والصعبة بدون تكبد الهيئة أي خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعتها.

يتم مراقبة متطلبات السيولة بشكل يومي عن طريق التأكد من توافر السيولة، شاملة تسهيلات بنكية غير مستغلة لسداد التزاماته المستقبلية. لا تلجأ الهيئة عادة للاقتراض، ولكن نظراً لوضعها الائتماني، تملك الهيئة القدرة على الحصول على الأموال من البنوك في غضون مهلة قصيرة. إن التزامات الهيئة الأساسية هي دفع المزايا التقاعدية عند حلول أجلها، وبهدف الوفاء بهذا الالتزام، يحتفظ الصندوق بأرصدة كبيرة من النقد في ودائع بنكية قصيرة الأجل.

استحقاق الالتزامات التعاقدية للهيئة مما يلي :

2009	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات الإسمية	3-1 أشهر	3 أشهر - سنة	5-1 سنة
قروض	151,119	151,408	150,906	96	406

2008 (معدلة)	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات الإسمية	3-1 أشهر	3 أشهر - سنة	5-1 سنة
قروض	151,163	155,841	3,891	119	151,831

القروض تمثل قروض بنكية ممنوحة للشركات التابعة للهيئة.

(ج) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل معدل الفائدة وأسعار الأسهم ومعدل سعر الصرف وهامش الائتمان (غير متعلق بتغيرات الملائمة المالية للمقترض أو المصدر) والتي لها تأثير على دخل الهيئة أو قيمة أدواتها المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة تعرضات مخاطر السوق في حدود الأطارات المقبولة مع تحقيق عائد مجزي على المخاطر.

من مخاطر السوق الأخرى خطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب تغيرات أسعار السوق (عدا تلك الناتجة من مخاطر معدل الفائدة أو مخاطر العملة)، سواء كانت هذه التغيرات ناتجة من عوامل خاصة بالأدوات المالية الفردية أو مصديرها، أو عوامل تؤثر في الأدوات المالية المتشابهة المتداولة في السوق.

تتعرض الهيئة لمخاطر السوق فيما يتعلق بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والاستثمارات المتوفرة للبيع، والاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والودائع قصيرة الأجل والقروض. تراقب الهيئة محافظ الاستثمارات بناء على مؤشرات السوق.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

32. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(ب) مخاطر السيولة (يتبع)

إدارة مخاطر السوق

تقوم الهيئة بتقييم هذه المخاطر بصورة منتظمة وقامت بإعداد سياسات وممارسات تجارية للحماية ضد التأثيرات السلبية لتحركات السوق والتعرضات المحتملة الأخرى. تراقب الهيئة الأسواق العالمية بشكل يومي وتقيم مدى التعرض لظروف السوق المختلفة. لا تتخذ الهيئة مراكز متاجرة لموجوداتها ومطلوباتها كسياسة عامة، وبالتالي فإن كل بيان صافي الموجودات هو محفظة غير متداولة. تسعى الهيئة لمراقبة مخاطر العملة عن طريق المراقبة المستمرة لأسعار صرف العملات. إن السلطة الكلية لمخاطر السوق مناطة بإدارة الاستثمارات. إن إدارة الاستثمارات مسؤولة عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر والمراجعة اليومية لضمان التنفيذ.

إدارة مخاطر معدل الفائدة

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير المتداولة هو خطر الخسائر الناتجة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأداة المالية بسبب التغير في معدلات الفائدة للسوق. إن ودائع الهيئة قصيرة الأجل هي بمعدلات فائدة ثابتة وتستحق خلال سنة واحدة. تتكون الاستثمارات في السندات من أدوات ذات معدل فائدة ثابتة وأخرى متغيرة مسجلة كاستثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق. حسب وثيقة سياسة الاستثمار، يتم الاستثمار بعد تقييم أفضل عروض معدل الفائدة من البنوك. معظم الاستثمارات هي في ودائع عالية السيولة وقصيرة الأجل لدى بنوك ذات تقدير ائتماني عالي في المنطقة. فيما يلي ملخص لتعرضات الهيئة لمعدلات الفائدة على المحافظ غير المتداولة:

2008	2009	
		موجودات مالية
1,104,511	1,077,628	ودائع لدى البنوك
37,029	39,143	قروض المشتركين في نظام التقاعد
157,471	175,655	قروض استبدال المعاش
56,550	56,550	قروض لمؤسسات مالية
228,019	357,408	الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
		مطلوبات مالية
151,163	151,119	قروض

تستكمل إدارة مخاطر معدل الفائدة مقابل التعرضات لمعدلات الفائدة عن طريق مراقبة حساسية موجودات ومطلوبات الهيئة لعدة سيناريوهات معيارية وغير معيارية لمعدلات الفائدة. السيناريوهات المعيارية التي تؤخذ في الاعتبار بشكل شهري تشمل 100 نقطة أساس انخفاض أو ارتفاع مواز في جميع مؤشرات العوائد في جميع أنحاء العالم.

عند تغير معدل الفائدة بـ 100 نقطة على الموجودات المالية سيؤدي لزيادة / (نقصان) صافي موجودات الهيئة بمقدار +/- 1,694 ألف دينار بحريني (2008: 1,468 ألف دينار بحريني). هذا التحليل يفترض أن جميع العوامل الأخرى، وبالذات معدلات العملة الأجنبية، تبقى ثابتة.

عند تغير معدل الفائدة بـ 100 نقطة على المطلوبات المالية سيؤدي لزيادة / (نقصان) صافي موجودات الهيئة بمقدار +/- 1,511 ألف دينار بحريني (2008: 1,512 ألف دينار بحريني). هذا التحليل يفترض أن جميع المتغيرات الأخرى، وبالخصوص معدلات صرف العملات الأجنبية، تبقى ثابتة.

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

32. إدارة المخاطر المالية (بتبع)

(ب) مخاطر السيولة (بتبع)

مخاطر العملة

هي مخاطر تنذب قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تملك الهيئة ودائع واستثمارات بعملة أخرى غير الدينار البحريني والدولار الأمريكي. الدينار مرتبط بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن مخاطر العملة تظهر بالنسبة للعملات الأخرى فقط.

صافي التعرض كما يلي :

2008 ما يعادل دينار بحريني	2009 ما يعادل دينار بحريني	
1,282,106	991,647	دولار أمريكي
29,513	61,447	يورو
13,249	11,917	جنيه استرليني
9,720	3,859	دينار كويتي
7,680	8,446	ين ياباني
19,821	25,837	عملات دول مجلس التعاون الأخرى
1,362,089	1,103,153	

تستكمل إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق مراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية لعدة سيناريوهات لأسعار صرف العملات الأجنبية. السيناريوهات المعيارية التي تؤخذ بالاعتبار شهرياً تشمل 10% زائد / (ناقص) أسعار صرف العملات، فيما عدا عملات دول مجلس التعاون المترتبة بالدولار.

الدينار البحريني مرتبط بالدولار الأمريكي، وبالتالي لا تتعرض الهيئة لأي مخاطر عملة جوهرية على أدواتها المالية المقومة بالدولار الأمريكي. فيما يلي تحليل حساسية الهيئة للزيادة أو النقصان بمقدار 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية (على افتراض أن جميع المتغيرات الأخرى، أساساً معدلات الفائدة، تبقى ثابتة):

2008 ما يعادل دينار بحريني		2009 ما يعادل دينار بحريني		
الدخل	حقوق المشركين	الدخل	حقوق المشركين	
871,251-/+	2,950,550 -/+	4,578,283 -/+	1,566,395 -/+	يورو
781,009-/+	1,342,522 -/+	365,074 -/+	826,604 -/+	الجنيه الاسترليني
971,996-/+	-	385,857-/+	-	دينار كويتي
768,032-/+	-	844,648-/+	-	ين ياباني
				عملات دول مجلس التعاون
1,921,932-/+	75,400 -/+	79,451-/+	-	الأخرى

إيضاحات حول

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الدنانير البحرينية

32. إدارة المخاطر المالية (بتبع)

(ب) مخاطر السيولة (بتبع)

التعرض لمخاطر السوق الأخرى

تتعرض استثمارات الهيئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المتوفرة للبيع المدرجة لمخاطر تغير أسعار الأسهم. راجع إيضاح رقم 4 للسياسات المحاسبية على التقييم العادل للاستثمارات وإيضاح رقم 5 عن التقديرات المحاسبية الهامة والاجتهاد فيما يتعلق بتقييم انخفاض قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع. تدير الهيئة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المنتظمة لأداء الأسهم. يتم بتقييم الأداء بشكل فصلي و يقدم التقرير للجنة الاستثمار.

تخضع مخاطر أسعار الأسهم على الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المتوفرة للبيع المدرجة للمراقبة المنتظمة من قبل الهيئة، والـ 10% زيادة/ (نقصان) في سعر الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المتوفرة للبيع المدرجة ستؤدي إلى زيادة / (نقصان) في صافي الموجودات بـ 78,748 ديناربحريني (2008: 46,997 دينار بحريني) تقريباً.

القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة للأدوات المالية تتمثل في المبلغ الذي يمكن مبادلة أي أصل أو سداد أي التزام به بين طرفين ملمين بتفاصيل المعاملة وعلى أسس تجارية. بالتالي، يمكن أن تنشأ فروقات بين القيمة الدفترية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. من أسس تعريف القيمة العادلة هو افتراض مبدأ استمرارية الهيئة بدون أية نية أو حاجة إلى تصفيته أو تخفيض مستوى عملياتها أو الدخول في معاملات ذات شروط غير مرضية.

فيما عدا بعض الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المتوفرة للبيع المدرجة التي تظهر بالقيمة العادلة، فإن القيمة العادلة التقديرية لأدوات الهيئة المالية الأخرى التي تظهر بالتكلفة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ 31 ديسمبر 2009 و 2008.

ج) مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل الأنظمة وأنظمة الرقابة والاختلاسات والأخطاء البشرية والتي قد تؤدي إلى خسائر مالية والسمعة التجارية وما يتبعها من مسائلات قانونية وتنظيمية. تدير الهيئة مخاطر التشغيل عن طريق اتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة والتأكد من فصل المهام والمراجعة الداخلية والمطابقة بما فيها التدقيق الداخلي ورقابة الالتزام. بالإضافة لذلك، فإن الهيئة ملتزمة بالتوظيف بالإضافة إلى تدريب الموظفين. إن قسم التدقيق الداخلي مسؤول عن التعرف ومراقبة إدارة المخاطر التشغيلية للهيئة.

33. إدارة أموال المشتركين

إن سياسة مجلس الإدارة هي المحافظة على قاعدة قوية لأموال المشتركين للمحافظة على التطور المستقبلي للهيئة. يسعى مجلس الإدارة للمحافظة على التوازن بين العوائد العالية وحماية أموال المشتركين. يراقب مجلس الإدارة العائد على أموال المشتركين ويسعى من أجل تحقيق النمو في العوائد. إن أهداف الهيئة من مراقبة أموال المشتركين هي:

- حماية قدرة الهيئة على الاستمرار، وبالتالي تستطيع تقديم العوائد للمشاركين والمنافع لأصحاب المصلحة.
- حماية اشتراكات المشتركين بهدف سدادها في المستقبل عند استحقاقها.
- لتقديم عوائد كافية للمشاركين عن طريق إدارة عوائد الاستثمارات ودفع منافع المشتركين.

34. الالتزامات والمطلوبات الطارئة

(1) قدمت الهيئة التزامات للاستثمار بمبلغ 46,46 مليون دينار بحريني (2008: 26,91 مليون دينار بحريني). يتوقع أن تمول هذه الالتزامات خلال سنة إلى خمس سنوات.

(2) يوجد على الهيئة التزام مقابل القرض الممنوح لشركتها التابعة، حوار القابضة، كما هو موضح في إيضاح رقم 21 كما هو منصوص في اتفاقية القرض، فإنه على مساهمي شركة حوار القابضة ضمان أن القيمة السوقية لأسهم شركة بتلكو التي قدمت كضمان للقرض، تساوي في جميع الأوقات 120% من رصيد القرض المتبقي على الأقل. إذا انخفضت القيمة السوقية لأسهم شركة بتلكو لأقل من 120% من رصيد القرض المتبقي، فإنه يجب على مساهمي شركة حوار القابضة توفير ضمانات إضافية مساوية للنسبة المئوية لهبوط القيمة السوقية.

كما في 31 ديسمبر 2009، كان مبلغ الضمان المطلوب للقرض 480 مليون دولار أمريكي (ما يساوي 180,96 مليون دينار بحريني). بلغ تعرض الأقصى للهيئة لهذا الالتزام، متمثلاً في أسهمها في شركة حوار القابضة 66,66% من قيمة الضمان المطلوب، أي ما يساوي 319,97 مليون دولار أمريكي (ما يساوي 120,63 مليون دينار بحريني). كما في ذلك التاريخ، و بما ان القيمة السوقية لأسهم شركة بتلكو انخفضت لأقل من 120%، قدمت الهيئة و مساهمي الأقلية في شركة حوار القابضة ضمانات إضافية بقيمة 60,4 مليون دولار أمريكي (ما يساوي 22,78 مليون دينار بحريني) تتكون من ضمانات وودائع بغرض الوفاء بالعهود المالية للقرض.

35. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة سنة 2008 لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية.